

٢١٧

م . ح

مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، تأليف  
الحطاب محمد بن محمد بن محمد ٩٥٤ هـ . بخط عبد  
السلام الفاسي سنة ١٣١٧ هـ - ١٣١٩ هـ .

٦ صج ( ٤٩٧ + ٤٨٣ + ٦٠٩ + ٥١٥ + ٦٢٦ + ٤٩٢ ص )

٢٥ س ٢٢ × ١٩ سم

٥٢١٦

نسخة جيدة ، خطها مغربي ، طبع  
الاعلام ٢٨٦:٧ الخزانة العامة بالرباط

٣٢٥:١

١ - المذهب المالكي ، فقه المذاهب الاسلامية  
أ - المؤلف ب - النسخ ج - تاريخ النسخ

د - شرح مختصر خليل  
Copyright © King Saud University







فهرسة الجزء الخامس  
للشيخ العلامة الخطاب على مختصر الشيخ خليل  
نفعنا الله بعلومهم اجمعين.

1	كتاب البيوع
122	فصل ( في غلة طعام الربا )
161	» ( في منع التهمة )
178	» ( « السلفة )
184	» ( في خيار البيع )
255	» ( في المراءى بحث )
258	» ( في تناول البناء والشجر )
265	» ( ان اختلف المتبايعان في الثمن )
268	باب شرط السلام
293	فصل ( يجوز قرض من أسلم فيه )
295	» ( في هواز المقاصة )
297	باب الرهن
325	» الفريم
345	» المجنون
366	» الصلح
375	» شرط الحوالة
381	» الضمان
399	» الشركة



مكتبة جامعة الملك سعود - قسم المخطوطات  
 الرقم: ٥٢١٦ - ٥١١٥  
 الصفحات: مائة وخمسة وعشرون (٢٥ صفحة)  
 المؤلف: محمد بن عبد الحليم  
 تاريخ: ١٢١٩ هـ  
 اسم النسخ: نسخة الفارس  
 عدد الأوراق: ٥٨ (٢٦٤) - ٣٦٤  
 ملاحظات: -

456	فصل (في المزارعة)
459	باب الوكالة
491	» للاقرار
513	» للاستحاق
525	» الايداع
537	» الحرية
541	» الغصب
555	» الاستحقاق
570	» السفحة
587	» القسمة
601	» القراض
611	» المساقاة



بسم الله الرحمن الرحيم وحلى الله على سيفنا ومولانا محمد بن عبد الله جميعاً وسلاماً

بسم الله الرحمن الرحيم  
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بمغنی بدم

2



أحد ما شعر العوض وضاحل عدم النقل انتهى على معنى **قلت** والتعريف الثاني في أن لا يشترط أن يكون  
النقل من غير ما كان جفلا نقل الملك على عوض انتهى وتقدم في التوضيح على المأزني فقط فلا عنه وهو يشتمل  
البحر والعباس بن عبد الله العباس بن عبد المطلب فدان وإن قلنا أن لا ينفصل لم يشتمل لأن العباس بن عبد المطلب  
المتحية منهم بحجة لا ينفصل عن الملك فدان نقل على حكمه في الجملة ملية وإن كان لم ينفصل على حكمه في الجملة  
فليل وإن أردت أن لا يوجد لا يشترط في وجوده على **قلت** العلم أن العلم لا يشترط في وجوده على قوله  
نقل وأحل الله البيع على من قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
لما على سبيل التجار ومنه وفلان ممن قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
خروج ومنه ومنه وفلان ممن قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
الجملة لا ينفصل في كل شيء إلا في كل شيء وفلان ممن قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
يسير التباين المنوع من الجملين وفلان ممن قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
مما جئت إلى جيل الشيوخ التي تتجسست من الألفاظ في العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
فلا حاجة إلى ما ذكره في المأزني من أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع في التوضيح أنه  
يرى على هذا التعريف أسهله وأصلها أن لا يشترط في نقل الملك أن يكون العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
الملك يقول أن نقل الملك من غير العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
أن النقل حقيقة في ما جسام مجاز في العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
أن قلنا معقول أن نقل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
كما جزم عليه وفريجه من ملك الملك الرشيدي وإن كانا حقيقة الملك المحمولى فيكون فريجه من ملك العباس بن عبد المطلب  
أخبر عنه انتهى **قلت** السؤال الأول في أن لا يشترط في نقل الملك أن يكون العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
بالجواز أو التباين أو التباين وهو من التعريف بل لا يشترط في نقل الملك أن يكون العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
التحليل لا يقتضي التعريف لوجوده في كل حرم مع وجوده فيقول هذا الإنسان لأنه حيوان فالحق والجواب  
في السؤال الثاني بأن النقل وإن كان مجاز في المعاني فلا غناء له بحسب اللغة وأما عند الفقهاء والمأزني  
أنه حقيقة شرعية والتعريف إنما هو بحسب التعريف انتهى ويجوز في السؤال الثالث بخصوص ما اجتمع في ما  
وموانه لا يقتضي إلى معرفة حقيقة الملك بل يكفي في معرفة ما هو في العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
الملك فدان نقل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
أسباب مختلفة فالبيع والمبة والكسوة والتمار وغيره له هو غير ما ولا يشترط أن يكون معقول بل لا يشترط أن يكون  
عليه الملك ولا يشترط أن يكون منقولاً من غير ما فدان وفلان حقيقة (راجع موهب ودافع من وجهه) فيجوز

في صورة

في صورة وفيه كل واحد من العوض والعوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
في غير ما انتهى وإن قلنا به بالملوك والعوض عند من حيث هو ملك أم لا حكم شرعي فلا بد منه في بيعه (راجع أسرار الشريعة)  
وأما أنه مفترق فلا ينفصل في كل شيء من العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
أو المنفعة بمنزلة حقوق أسباب العوض وفولنا في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
وفولنا في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
في الضمان فلا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
الملك وفلان ممن قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
يقتضي ذلك من حيث هو وفلان ممن قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
وهو المنفعة لثبوت المأزني من جملة ما ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
غيره فلا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
الملك وفلان ممن قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
أما حقيقة في نقل الملك من غير العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
وشوكم وأما في خصوصيات هذه الأبحاث في العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
يرى أنه متعلق بالأبحاث والتعريف أم لا حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
أما في هذا ولا بد من أن لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
تسلط العوض والمنفعة وأما العوض من حيث هو ملك أم لا حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
التكليف وفيه وجعل من خطا الوضع الذي هو من أسباب التمسك والتمسك والموانع والتعريف في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
مؤمنها وإن كان سببا للمأزني في كل حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
بغله أنه خطا التكليف والوضع معقول في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
منها وفريجه من ملك الملك الرشيدي وإن كانا حقيقة الملك المحمولى فيكون فريجه من ملك العباس بن عبد المطلب  
نعمه المنفعة من حيث هو وفلان ممن قبل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع  
وغرضه لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
خاصة شرعية في كل واحد من أسباب العوض وفولنا في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
أما في هذا ولا بد من أن لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة الملك أنه حكم شرعي في العوض الذي لا ينفصل عنه حقيقة  
المعلم فدان نقل العوض الذي لا ينفصل فيه بناء على أن العباس بن عبد المطلب على علمه أنه بيع



بعبارة وان كان مشاركا للآخر في اكثر وجوهه فلهذا انما كانت متفق على بيعها  
بجفتة نقل المثلث بعوض والى المملوكة ان كانت على الرقاب خصوصا باستحبة البيع وان كانت على  
المنافع خصوصا باستحبة الرقابة انما تكون ضارعة مروج خصوصا ايضا بتمتعها فكلها مضمرة  
اي تشير في اول كتاب الرقي من التيسير البيع بالقول القلي يخلق على ذلك بعوض في المملوكة لا يفتد  
اما ان يكون ضارعة او مضمرة بل يعين كل ان مشارا اليها والمنافع ان كانت ابطاع النساء من العفر عليها  
نشاها وان كانت غير ذلك لم يسمي ايضا على خلاف اجارة اشئ وضارعة صاحب الشئ من البيع على اجارة  
وقال في كتاب الرقي والرقا وقال ايضا في كتابه في الرقي في المملوكة ومذكور في بيع مملوكة للبيح  
البيع واخره وسيلته في ذلك كعاد ابي عرفة ركة السعالي في بيع الشئ والرقا والسلم والارحاق ومعية الثواب  
والمصلحة في بيع الشئ وبما يختار من الرقابة في الرقي في المملوكة من الرقي في بيع الشئ في الرقي في المملوكة  
جعلته لراعيها بالمثل للمعنى انما لم يسم على خلاف البيع على معنى غير مستعمل في معنى العفر والارحاق  
في اخرج ابي عرفة الشئ من الرقي في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
منه لانه في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
المصلحة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
والشئ في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
الشئ في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
غيره في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
ومع ذلك في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
الرقا في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
السلم في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
لم يفتحنها وانما في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
بعضه والله اعلم في ذلك ابي عرفة ووجهه في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
لاجل لانه لو استحق لم يفتحن في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
معرفة الصورة التي حكم عليها في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
لو استحق ما يبرهن على المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة

الظلم

والفلا على ان قوله في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
والله اعلم وفي ذلك ابي عرفة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
الشئ في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
العالم بما يحصلها والمطلوب في معرفة الجفان في الشئ في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
تيسير في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
وكل مشبه القامة التي لم تكن في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
ومع ذلك في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
عليهم انما في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
لا يفتحن في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
من معنى البيع بما يعرف به انما هو في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
عليه في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
بيع له في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
والحيوان على فسيم حيوان لا يفتحن في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
اما ان تكون المنفعة متعلقة بالبيع وهو الشئ في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
ان يكون من الرقابة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
ويسمى في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
هو في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
ومع ذلك في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
هو السلم في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
البيع في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
الرقا في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
روية الشئ في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
ايضا في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
انفك في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة  
ترقية الشئ في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة في بيع الشئ في المملوكة















يجلب على ذلك ويقل قوله وذلك حيث يكون اللفظ الدال على الرضا وجمعته مختلفا للركائز على الرضا ليس يلزم  
من ذلك ثلاث مسائل وسائر المسائل مع مسألة السوم رأتية اما ما كان ذلك المستلزم جلا ولا اوله من ان  
الربيع ابيح من سلعته بكذا او اعطى بكذا او اجاب المشتري بما يدل على الرضا فذلك الربيع لم يرد البيع وانما اراد  
اختياره او كذا ما رزاه او نحوه ذلك فانه يجلب انه ما رزاه بقوله ابيح فذلك الربيع وانما اراد به ماله في  
حلف لم يرد البيع وان لم يجلب له وفوقه ما اجاب المشتري بما يدل على الرضا فيهم من المسائل السليمة وقوله  
فذلك الربيع لم يرد البيع فيهم وقوله حلف وانما اراد به فانه يدل على انه وقع منه ذلك وكذا يقال في المسألة الثانية  
وهي ما اذا كان المشتري صاحبا للسلعة انما اشترى من ذلك السلعة بكذا او اقباها او اوفد بها فذلك الربيع لم يرد  
على الرضا فذلك المشتري ما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يجلب على ماله ذلك وان  
حلف لم يرد البيع وان لم يجلب له فانه يدل على انما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه  
السلام يعني لانه يقع منه ان الربيع انما اشترى بكذا او اقباها او اوفد بها فذلك الربيع لم يرد البيع وقوله  
ان عاين المسليين في كماله انهم من المسليين الذين وقع فيها ومنه فذلك الربيع لم يرد البيع وانما اراد به الرضا  
في قوله والمولى وغيرهم وقوله ومن كلامه في مشيئة الربيع بكذا او اقباها او اوفد بها فذلك الربيع لم يرد  
في ما املاه بعض مشايخنا ان الربيع بكذا او اقباها او اوفد بها فذلك الربيع لم يرد البيع وانما اراد به الرضا  
لم يرد البيع وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك  
فيهم ولو فذلك الربيع انما اشترى بكذا او اقباها او اوفد بها فذلك الربيع لم يرد البيع وانما اراد به الرضا  
وكذا لو فذلك المشتري انما اشترى بكذا او اقباها او اوفد بها فذلك الربيع لم يرد البيع وانما اراد به الرضا  
مفردا او مع غيره وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك  
ان في كلامه في الفقه الى قوله انما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك  
جاء في هذا وفي قوله في التوكيد بكذا او اقباها او اوفد بها فذلك الربيع لم يرد البيع وانما اراد به الرضا  
او باختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا  
بصيغة المضارع فذلك الربيع لم يرد البيع وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا  
المعتبر في صيغة العفود البيع وغيره انما هو العاقل انما فشا وجري العمل بها بل يستعمل حيثما لم يرد به فانه  
ولا يقيم ولو جري انما هو جري انما هو العاقل انما فشا وجري العمل بها بل يستعمل حيثما لم يرد به فانه  
واحد انما البيع فقبول وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك  
بالربيع وما كان رأتية انما هو العاقل انما فشا وجري العمل بها بل يستعمل حيثما لم يرد به فانه  
المسليين ايضا فبأنه والعاقل

شبه

الجمهور

الجمهور انما فذلك المستلزم رأتية في مسألة السوم والمسألة الثانية في كلام الربيع انما هو المشتري بكذا او نحوه  
عنه ان عاين وقوله وسبوا كذا في القول انما هو بكذا او نحوه ولا شك ان الاختلاف الذي يربط بين المسألة الاولى والمسألة الثانية  
في بينهما فذلك الاختلاف في عاين المسليين في مسألة السوم على هذا السواء والله اعلم **الثاني** في العينة  
في المسألة السادسة من نواز المحنوت وجامع السوم فذلك المحنوت بكذا او نحوه في الربيع يسوم بكذا او نحوه فيقول  
رجل قبيح بكذا او نحوه فيقول لا يفعل الا بكذا فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
اخترتها فانك انما يلزم لك البيع الربيع وليس له ان يبيع بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
يرد انما اراد به السوم بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
نواز المحنوت بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
اخترتها فانك انما يلزم لك البيع الربيع وليس له ان يبيع بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
فان امة البيع بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
ايضا وانما الفاعل انما لا يفتي في ذلك لانه لا يلزم له ان السوال بل يفتي في المضارع او الماضي ان يكون المحنوت كذا  
ولو جري انما هو بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
فذلك الربيع بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
في المسألة الثامنة في مسألة السوم رأتية او اخرى انما يفتي في المضارع او الماضي ان يكون المحنوت كذا  
ما حقه من المسألة ومع ما يفتي في الكلام ويافتى من ذلك الفاعل في قوله الفاعل في قوله **او تصوف بها**  
**بكم** فقال بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
فيما البيع ويلزم انما هو بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
السوق للسوم وجعل تصوف غير بيع الربيع وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا  
المشتري وجعل ذلك الثاني بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
على ذلك قوله وجعل بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
للسوم فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
فانه يجلب انما هو بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
يجلب ما لم يرد به الربيع وما رزاه او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك  
ايضا في قوله بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد  
فيما رزاه او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا وانما اراد به اختياره او نحوه ذلك فانه يدل على انما اراد به الرضا  
له وليس له ان يبيع بكذا او نحوه فيقول له المشتري انقصه فينا او فيقول لا انقصه فيقول له المشتري قد















































































































































































































والمسألة مختلفة ووقت الكتب والوصول سكتة واحدة وانجزا الدولة سكتة اخرى  
 جعلت التوكيد لم يفسد شيئا من السكتة عند سعيه وحلب الفواخر لا سكتة يوم  
 الكتب والوصول فلا حرج اقله سكتة يوم الكتب فنسب تلك السكتة الى اول سكتة يوم  
 الكتب ونقص فلت لا في التواجية يوم صفرا ليلة وانظر لولم تنزل مختلفة منذ الدولة  
 بسوم الكتب جاز في بعض ما قلنا ونواستوى الطرق فيما كان لان التواجب في ما  
 كتب اليه يشترط ما عندنا وان بعد فجرة على مسألة التكدج والركلة اقله التوسعة  
 وفيه يفيض على سكتة السكتة ويوزن من كل شيء بحسبه كما حدد الفوير في الزكاة  
 انتهى في قول البرزلي في مسألة السبوع انه لا يستشعر بقطع السبوعية  
 وحصل شيء منها عند احد هذه السبوع ثم عند شيء الى سبوع في اخر اجما  
 قبل فاعلم الام لا ومنه يجبر من وجب له شيء منها على قبضه فاقبضه من حيث  
 للعلم حينئذ انه يجوز له ان يسرع في اخر اجما وعليه جبر من ابا على اصف  
 انما يخرج على مسألة التوكيد ان اراءه وانقليس في جبر من ابا على اصف  
 انقليس يجيزه في من يمنح يمنح ومن يقول انه لا يجوز ابا على اصف  
 يجوز من انما انما يجوز ابا على اصف فلا يجوز وان لم يتجزوا يجوز ابا  
 الجبر على اخر من هذا الشكل فيه انما لو بكت جبر على انما انما  
 انما يسرع في اخر اجما فان كان استشعر في اخر اجما متبوعا عند  
 الفايض لما فلا شك في جواز ذلك واما انما انما يكره في الفايض لما في ذلك  
 شعور فمكران يخرج على ما قلنا والمشهور ان فضا، لبعض فخر طاب الله  
 ان اهل اهل له ولم يكن له جميع ما بينه والى الله تعالى اعلم في قول البرزلي  
 في الجاه وسئل بعضهم عن بيع السلعة بسكتة فريضة جاز في شركة الفرقة  
 الكسبية في السكتة فان بمواضع سكتة بعينها او سكتا متحدة عند الفلاس  
 في جوده الغير وعدم التفاضل فلا يمنح جاز وانما لم يكره انما انما فلا يسرع في  
 ولا ينكر ان ملك السكتة من الفوم والكتابة انما انما انما انما انما  
 باع في زمر النماء السكتة ثم اختلفت اخر من كل محل النسبة من كل واحدة  
 فان اختلفت ومثلها في سكتة اخر السكتة من كل واحدة وعلى هذا انتهى  
 في مسائل السبوع في قول البرزلي في مسألة ونحو في زمر الفرائد وسئل ان



الدرام

الدرام المحمول عليها انما سكتة جاز وشاغل في بلاد او بنية جديدية وغيره  
 والاصل انما سكتة عليها حتى منع فيها الردي لثمة الغش وتعاونته في اعيان الدرهم  
 وكلت في ذلك شيئا من امارم عيسى ان يستيب في فخره وكل في ذلك السلطان  
 وكان في علم ميسر وسجتمانة لم يفكر فيها في شيء شيئا من اعيان الفايض الغير  
 وكان المحتسب حينئذ للفتوى في ذلك مسألة العتية وان العلامة انما الصلابة  
 على سكتة وان كانت مشوشة فلا تفهم لان ذلك يوم في انما انما روبر اموال  
 الناس فبقر انما من فوا الشرح جاز في اهلهم كثيرة من ناحية بلاد هوان في اس  
 مكية وشاغل في البلاد في فخر الخليفة حينئذ في انما انما انما انما  
 اموال الناس وتصير فلو ما جاز في فخرها حينئذ في انما انما فخره في انما  
 ورجع الحق في فتوى شيئا من امارم وروا ان المسألة انما في تعيينه رابع  
 زايقة ومفزة الدرهم كل يوم يزاد في بعضها حتى صار عليها انما انما انما  
 المحلية لعدم خطبها في الغش انتهى قوله **وتصديق بلا غش ولو كثر** قال ابن  
 رشيدي رسم الجواب من سماع عيسى من كتاب السلطان في الرد في بلا جديدي  
 لا يجوز انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 يمنح منه ويضرب عليه فان فعل كان المشتري ان يتركه وان يتركه انما  
 جبري في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 قبل الخلف حتى يستوى على ما جاز في انما انما انما انما انما انما انما  
 موقوف بلا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 لا يورث ما يضح به ويتركه له ان يبيعه من يبيعه ان يبيعه ولا يجوز له ان  
 يبيعه من يعلم ان يبيعه به وهذا في الضيف الولد الذي يملكه ولا يختار بعد  
 الخلف جبري في انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 اللز ان يمتاز ان بعد الخلف انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
 والشعير والسم والفسل او الغث والخلط وما اشبه ذلك وان كان  
 اهل الصنيع منها يسير اجرا فبما الخطا جاز ان يبيع ولا يبيع  
 وان لم يكره من يبيع من يبيع او لا تبعا لطلابه فلا يخلو انما انما انما  
 سمينه او لا يبيعه حينئذ بل ان كان يكره



كأنه قد مضى مع الكلام والجمع السمي مع التميز وما أشبهه له فلا يجوز  
 أن يباع الكثير من ذلك على ما سوع عليه حتى يميز له من ما عساه ويجوز أن  
 يباع القليل منه على ما سوع عليه حتى يميز له من ما عساه ويجوز أن  
 يباع وان كان لا يميز له من ما عساه كما سمي العسل والشمع  
 من الشعير والماء من اللبن والعسل قليل يجوز بيعه كما هو على ما فيه إلا لا  
 يجوز على ما ليس به من بعض من ياكله ويأمن أن يشتريه زاده ابراهيم في الوالحة  
 في اللبن والعسل المغموش وقيل إن له فلا يجوز وموقوف في الوالحة  
 وكتب ابراهيم أن من خلطه فحما بشعير لقوته فيكره له أن يبيع ما فضل منه  
 من سواه أن يبيع مقدار الفصح من الشعير وقيل إن كان خلطه للبيع لم يكره  
 أن يبعه وإن خلطه لأكل جاز له أن يبعه وموقوف لبر الفلاح في كتاب  
 ابراهيم وأما فيل لا يجوز له أن يبيعها إنما أن يكون خلطه للأكل وموقوف  
 وموقوف مكره وأما ما جشوه في الوالحة من هذا التحصيل القول في مسد  
 المسئلة انتهى وعلم من كلام ابراهيم شران الكرامة في قول مجرى في خلط  
 فحما بشعير لقوته يكره له أن يبيعه على الفصح والله تعالى أعلم وقيل إن  
 عرفة الكلام على الغش في أثناء البيع وقال العلامة في شرح قول العلامة  
 ولا خلطه في بيع خلط اللبن بما يبيد مثل خلط حنكته في نية بختها غير  
 أو لم يذكر كونه جاحوم لما في ذلك أو التميز بالميزيل ومن ذلك في الجنس الواحد  
 قال الشيخ أبو محمد طالع ولا يكون في ذلك الجنس مثل الشعير والذرة فخرج  
 ولا يجب فيه بيع الغش اتفاقا فلا فله ابراهيم عنة في قول في الرسم الشاذ في  
 سماع ابراهيم في كتاب السلطان فيمخر في سوق المسلمين يجعل في مكايه  
 زفتا أنه يجرى من السوق وإنه لا يشر عليه من الزفت قال أبي رشيد  
 كما في قوله أنه يخرج له بدله وإنه يكره معتاد الغش وهو خلا في قول  
 ابراهيم مكره وأما ما جشوه أن من غش في أسواق المسلمين يباع  
 بالسحر والقرابة وبلا خراج من الشوق أن كان معتاد الغش ولا يرجع  
 إليه حتى تكفر توبته وقول ابراهيم أن المختار يخرج يكره فراه في

فلا يرد عنه فراه في قوله ولا يرجع إليه حتى تكفر توبته صحيح لأنه لم يخرج له  
 له وإنما أخرج لفرضه في فراه في فلم يبيع فيه فراه في وأما على القول  
 بما ذكره أنه يخرج له بدله وإنه يكره معتاد فراه في على ما في قول ملا فلا يبيع  
 أن يرد إليه بعد مدة يرى أنه فراه في هذا فراه في وإن لم تكفر توبته فلا  
 بغيره ليدل النكر والماء يودع بالآ خراج حيث لا يمكن أن يرجع إلى الشوق  
 ولا يعرف وأما إذا أمكنه أن يرجع إلى الشوق ولا يعرف لا تسلم الشوق  
 فلا يودع إذا بالقرابة ونفذه ابراهيم عرفة مسئلة فقال إن لم يرد في مسد في اليوم  
 سئل ابراهيم عن شراى اشتري من صفا فوجد من موقوف كثير انما غير صحيح هل  
 عليه بدله في ذلك عند البيع مع أنه إن لم يرد يبيعه أحد فاجاب لا يجوز له  
 أن يبيع حتى يميز فقلت في جواز البيع فخرنا كثرة الحكم لا يغير على ضيق  
 الحقيقة معه فاشبهه ببيع الفصح إذا وجد كثير الغلة لا يجوز بيعه حتى  
 يميز ذلك وكذا في هذا حتى يميز ويصح (ما إن يقال أنه إذا رأى اليسير  
 منه إذا رز كثره فساد أو قلته وينطبق له في ذلك المسئلة فيجوز بيعه  
 كون هذا غير محسب فخره مثله شراى ثوب البففة والغلة وغيره على  
 القول بجواز البيع إذا وجد في المسئلة والنفق كثير أو الشراى في  
 الشراى فحجمه حذر المحقق في المسئلة الشراى كتبا من أنواع كثيرة متفرقة  
 وما ورأى وحرفا متساوية فلا يجوز شراى أو مالا للطارق بالتخير والخز  
 وكذلك باعها يكون كذلك من باع شراى أجزاء ولا يجوز بيعه من معتد في  
 الفزارة ولا من جاهد مطلقا أنه لا يرد ما يادخرو ولا ما يهدى وقد نزل هذا  
 ووفعت البقية هذا وتفرقت مسئلة إذا كتب محقق برواية ملا في هذا  
 فراه في أنه يرد من انتهى وإعطاء ابراهيم ولا يجوز بيعه على هذا وإنه خذ  
 من الشراى التي لا يجوز بيعها ما ريت والخطم المبيع لا لا التمييز  
 المستحسنة ونحوها المفرقة على إزالة النجاسة من هذا ما تفرد انتهى  
 جرم في هذا السخاوى في كتابه هذا ما حصل في تخريم النفل من التورطة  
 وراي جميل فقال في العوقية اختلاف في بيعها وشراؤها وجعلها في جملة  
 أما قول أهل قولين وأما جارة فحلتها بها فلا يجوز وروى ابراهيم عن



ملاب في الجموعة جواز وصية الثا من ملاب فكل ابر الفاسم واشب فان فلتا  
 ملابا مال وجوزة يبعها هل هذا القول في جواز واما فلا قوله ولو كثر  
 من قول ملاب فكل ابر الفاسم لا يتصرف اذ لا كان يسير اقل ابر وشو  
 وقول ابر الفاسم احسن من قول ملاب لانه الصرفة بزل في العفوية  
 والعفوية بالاموال امر كان في اول ابر سلام ثم نسخ له وعاء في العفوية  
 في ابر كان فكل ابر الفاسم لوني بالصول استحبها بالانفاس ان لا  
 يتصرف بقليل ولا كثير قال **الفرق بين** في حريش الله لعنت المرافقة واثنا  
 النبي صلى الله عليه وسلم يشتمل منه جواز العفوية بالمال في المال حتى  
 فيه بما يناسب له **وقال** في الا كمال فيه العفوية في المال لينزج  
 غير ما والله تعالى اعلم قوله **اما ان يكون اشتر** كذا في يرياد ومب  
 له او ورثة قال ابر شرف فلا اختلا في انه لا يتصرف بشيء اخر في الاول  
 ان يباع مريوم ان يبيع من غير مرسل بزل وكذا لا وجب ان يتصرف  
 به من المصد والى محمد ان على الزة غشيه بيا في مريوم ويتصرف بالثمن اذ  
 للفاشر انتمس قوله **كبل الحشر بالنشأ** لانما تشتر بزل وتصرف في ابر شرف  
 في الرسم الشراء من سماع ابر الفاسم من كتاب السلطان فان على المشتري انما  
 مطلوبة بالنشأ وان ذلك يصحها ويشترط ان يترك كذا وان لم يعلم انها  
 مرسوسة بزل لان بالخير ريان يرد لو لميسد فان جازت ردت الى القيمة  
 ان كانت اقل من الشئ وكذا ان يعلم انها مرسوسة بزل ولم يعلم ان ذلك  
 يشترط وبما يخرجه من فانه ابر حبيب ان ما يصنع حاله الربا في م  
 قصيصه غشرا لانه وان كان التجميع لا يخفى على المشتري ففد يخفى عليه  
 فدر ما حدث به من الشرة والتجميع والله تعالى اعلم قوله **ونجم النجم**  
 يعني بعد السخ لانه يغير حكم المحرم ويظهر انه سمير فان علم بزل  
 المشتري فله رد قاله ابي رشر في رسم حلفا من سماع ابر الفاسم من كتاب  
 السلطان قال واما نجم الزبيحة قبل السخ فلا كرامة فيه لا فقه  
 يحتلج اليه وفيه صلاح ومنفعة انتهى في مع فكل في اول سماع اشب

فصل

من الكتاب المذكور لا بأس بملاب الفاسم لا يستخرج اثن برة وبالخير ليتجمل  
 تحليله لان ذلك انما يفعل الاصلاح اللبر قال واما لا لغش وكذا لا يتبر بمل  
 تحت الفهم انتهى مختصرا **قوله فصل علة كلام الربا في اتيان واخار**  
**وسلك العلة العيشة وبيلا** تقدم ان الربا يدخل في النفود و  
 المحفومات في هذا انفس الكلام على النوع الاول لا تبعه بالكلام على  
 النوع الثاني وقد تقدم ان ربا الفضل انما يدخل في الكلام الربوي عاخر  
 بسببه بان يتر علة الربا ما سمي **والاصل** في هذا الباب قوله صلى الله  
 عليه وسلم البر بالبر والشعر بالشعر والتبر بالتبر والمخ بالمخ مثلا  
 يراهم في مراء او استنراء جفرا في جلاء الاختلاف كما ضرب فيستوا  
 كيف شئت اذ ان يدا مبر وفي رواية لرب غزو المعك في سواد وفصر  
 انما مبرية المحل على منزلة المستمات لنعيم الفيا يروا ما في قوله **يا ايها**  
**فلا خلاف** بينهم ان المحل ليس مقصورا عليها وانما اختلاف في العلة  
 في مقتضية المنع حتى يفسر عليها وقد اختلف في منزل على عشرة احوال  
 في كرا الضيف فوير الاول انما رافيتان واما عاخر فكل ابر الحاحب  
 وعليه تراثر قال بعض المتأخرين وهو المذهب عليه في المذهب  
 وقا قال ابر رشده المروته عليه فان بعض المتأخرين وهو المذهب  
 من المذهب ومعنى رافيتان ان يكون الكلام مقفلا اي تقوم به البنية  
 ومعنى راء خلاء لا يقصد بمل خير اما ان يخرج القاطن غير عن العادة  
 في القول الثاني ان العلة رافيتان واما عاخر وتكون مستخر للعيش  
 غلبة ومعنى القول للمفاضيل في المحس لبر الفطر وعبد التوقا في  
 وعبر عنه بغير التمييز بل المقفلات المخر انما هو اصل المحل في غلبة  
 ونسبه للبغداد في رافيتان وقا قال ابو جعفر رزق عليه المرونة شتم  
 في القول الاول جفلا في كرا كثير من شيو هذا ان لا يلزم التحليل بكونه  
 اصلا للعيش وانما المراء له عاخر غلبة وتكون فورا فكل وعلى اختلاف  
 التحليل اختلاف اهل المذهب في التيقن واليقن انما مبر خرا او ليمتا











الفلكية ومعلوم ان في حيا صغير يشبه الجبلان والواجب ان يرجع في ذلك  
 الى المتعارفين بين الناس فقال الفيلسوف لا يرى ان الماشي غير البسيطة وان  
 كان يشبهها بعض الشيء وقال في حرفة وفول ابن شيمس الكرسنة من اللوا  
 خلاف سماع الفريسيين ليس من ذلك الفلكية بقولها الجبلان والوسيا  
 والجمهر والكرسنة وما اشبه ذلك في الفلكية في ذلك فساد منوه وعدم ملالة  
 المختصر التمرس مع الفلكية وذكر في ذلك الجلاب في تفرجه والله تعالى  
 اعلم **وتنبيه** لا خلاف ان اصنافا كثيرة كلها جنس واحد وكذلك اصناف  
 الزيب كالنمل العنق الزيب والتمرجستان والله تعالى اعلم قال الجوزي  
 المشمش زيب صغير لا يقف له قوله **ونجم كبير ولو اختلفت في قته**  
**كرواب الماء ووزوات اربع وان وحشيا واخره في رتبة خلاي**  
 قال ملا الجوزي من ذلك اربعة اجناس هي في اربع رتب مع جنس من اختلاف  
 الحيوان افسيا ووحشيا ونجم الكبير جنس غلابي للجمجمة وان اربع  
 على اختلاف اسماء الطيور وحشيا وانسيها ونجم السموات جنس فلكي  
 مخالف للجنس الزاوي ليس على اختلاف اسماء السموات ما كان له شبه في  
 البر وفواهم يشبه عليها او لا يشبه له والجراد جنس اربع وكل جنس  
 من رتبة اربع يجوز رتبة بالجنس الذي من رتبة اربع وبالنسبة بغيري  
 ولا يجوز في الجنس الواحد تفاوت ولا كبري بالنسبة خلا الجراد جاذ  
 فساد في الرونة الجراد ليس بالجمجمة في كرام الجلاب انه جنس اربع  
 عند ملا وموفق من رتبة كانه يقف عندي الى الزكاة وينبع منه  
 الحمر وجاملة وكما من الرتبة انه جنس جوي انتهى وعجز البرية  
 لقام من الرونة فوفا في الجلاب لقوله فيما يجوز ان يكون واحد في  
 السموات يرا بغير **وقال** البري لشيء المعروف من الرتبة ان الجراد ليس  
 بر بوي خلاها السموات والاصل في المازي انه المعروف من الرتبة  
 وما قال سندا انه كلام المذهب اشار الى كنهه بقوله خلاها وفي  
 النوازل مع الموازنة وقد ما يستلزم من الرتبة جلاء وفيه والحين فما  
 جوف كنهه لا يبيح من رتبة فوله ولو اختلفت في رتبة بينه الى

نجم الكبير في الكنه ما مر في مختلفه فانه صنف واحد ولا يجوز فيه التفاضل  
 بينه وبين الطيور بعضه يعرف واما الطيور منه ما نرى منه فبسيطة اذ ان حكمها يرا  
 طر حيا مستغلا **قال** في الرونة والطيور كنه صنف واحد وان اختلفت حفته  
 كنه كفية بعضا واخرى ليس فلا يجوز فيه التفاوت والاشارة الى قول المصنف  
 الفيلسوف في الجوزي ان الفلكية الفلكية الفلكية الفلكية الفلكية الفلكية  
 ومنه ليس خلاط بل هو الكبير في الجلاب في نجومه واب الماء ونجمه واب الماء  
 ونجم الجراد على القول بذلك روي ويستعمل في تشبيهه من الاشياء بل هو الكبير واما  
 بين الطيور في رتبة اربعة اما الفيلسوف في الطيور من جنس اربعة وهو الفرج الذي في  
 البهائم بعد ملا واما الطيور من جنس اربعة من جنس اربعة في اشكال في هوائ  
 ولزلة سلكه عنه وقد علم جميع ما فساد والاشارة الى **في رتبة خلاي** في اربعة  
 الصلح الاثبات من الرونة والجلاب في الضير من جنس اربعة متباين ولا خلاف في جنس  
 بكاره متفاضلا **قال** في الفلكية الفلكية الفلكية الفلكية الفلكية الفلكية  
**قال** في الجراد في رتبة اربعة في الجنس من صغير وكبير وحشيه فانه كما لا فرق بين  
 الجراد ولا في النعام والحمام ولا في السموات الفلكية وحشيه فانه كما لا فرق بين  
 بينه وبين صغير على رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة  
 معينة نورا ونجم يسمى الضير ويولد له مخلوقا ولا يلد له فيك ولا في الضير بالكونه ملحا  
 ومفلهما والجميع له في السموات **وقال** في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة  
 من كتاب السلا والاهل وسائط اربعة الفلكية الضير بالغة الضير فساد لا يصلح  
 في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة  
 مثلا بمثل فالوزن او بالثقل الى الثقل فيما يكون جلي فيل فيما قل او كثر ما في  
 بكثر جدا حتى لا يتكلم في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة  
 عند عدم الميزان وفيه لا يجوز وان عدم الميزان اما في الفلكية الضير فساد لا يصلح  
 ومذاق المصليقة والنباهة كثره واما في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة  
 فيه التفاضل جلاء يجوز ان يداخرا في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة  
 في نوازل السموات في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة  
 في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة في رتبة اربعة



في فصل عنه كغير الكبر والبر والفضل وكما ان السم سدر في البير وان لم يخاله ولا ينجس  
 بالبر المعلقة باسم السم البيضاء ولا بالبر المعلقة باسم السم البيضاء ولا بالبر المعلقة باسم السم البيضاء  
 في قول في المروة وما اضيف الى اللحم من لحم وكبد وكرش وقلب وورثه وكهليلج وكلى  
 وحلغوم وخضية وكرايم وراش وشبهه فله حكم اللحم فيما ذكرنا ولا يجوز له بالسم  
 ولا بعضه ببعضه بل لا يمتثل ولا بأس بكل الكسبيات التي تنتمي ونفك ابرج في قول في  
 الكرايم والجلد حكم اللحم لان ما كولا وكثرة اللحم والعصب والعض لا تتعد استهلاكه  
 على التريكة في يكر من اللحم كالبير بخلاف الكبد ويجوز بيع اللحم بالسم وزنا بوزن لا يتقلبه  
 في جواز وكذا بيع السم بالسم ان كان جميعه كريد جان كان يابسا جريح على ما ذكرنا  
 في يابس اللحم يابسه وصالحه بالجمد والله تعالى اعلم فوله **في جسيمة الطبخة من جنس**  
**قولا** يعني انه اختلف في لحم الجنسين اذ الكبد كل واحد منهما على حدة ملك يصير ان  
 بالكمية جنسا واحدا فلا يجوز التفاضل بينهما او ينفك كل واحد على حدة فولا في قول  
 في التوضيح قال في الجواهر الزم ان لا يراف والجنوم والكبوحه صنف واحد ولا يخلط  
 الجنوم ولا الى اخطا بل لا يصح به وتعقب من بعض المتأخرين وروا ان الزم بل لا يخلط  
 الكسبيات وكذا ما يعمل من لحم الكبر بخلاف ما يعمل من لحم النعم واختار المختص  
 وابن يونس ان اللحم المختلف الجنس اذ الكبد لا يكران جنسا واحدا بل يقيان على  
 اصلهما انتهى وكان الجواز على هذه المصنف ان يقول بخلافه لان كلامه العوض فوجه  
 في تفسير كلام المصنف على ما اذ الكبد كل واحد على حدة لا يفسر من قول السلاحي  
 في تفسير كلام المصنف انه الكبد جنسا من اللحم بخرقة واحدة لا يخلط ان الخلافا مفصوحا  
 في ذلك وليس كذلك كما تقدم في قول وان علم ان كلامه الزم جواز بيع المكبوح بل المكبوح  
 وزنا وسواها يجوز المروة قال سندو على قول ابرج يمنع الفرير بالفرير والمشوى  
 بالمشوى لا يجوز المكبوح بل المكبوح لا يخلط في قاتل اللحم وعلى الجواهر على المشقة  
 في الحال او في حال كون اللحم نيا قال سندو والقلم راو فوله **والنرق والعظم والجلد**  
**كأن** يعني ان اللحم المكبوح انه لا يبيع بالسم المكبوح وكان معلوم من حكم النرق حكم اللحم فلا  
 لم يفرق حكمه عن لحم غيره فلا في المكبوح يتجرى الحكم وما معلوم من النرق لان النرق من اللحم وثقل  
 الهريئة بالهريئة وقال غيره انما يتجرى اللحم خلاصة حيث كان نيا ولا يشق اليه بعدة الاول انما  
 معه من النرق كما يتجرى في النقي بالجنس الرفين فولا من منكر ان لا يخلط اللحم ثلاثة في بيع المكبوح

الحمل على سائر الجاه

في المكبوح في الحال وسواها فله حكم اللحم يعتبر استواء اللون في اللحم من كبوة النرق او يتجرى ما فيه من  
 وزن اللحم ففيه دون ما فيه من كبوة النرق فيختلف فيه في جعل النرق جنسا اخر سرف في ما فيه من كبوة  
 النرق ومن جعل النرق قبا بالسم اعتبر كبوة والقلم راو يعتبر كبوة وان قلنا ان النرق جنس  
 اخر ثم قال واما ما خرج مع اللحم حتى جعل اللحم كبوة بالهريئة كما للعبة والباذنجان على ارج  
 زير جعد نيا حكم اللحم حتى جعل اللحم كبوة بالهريئة كانه لحم بلحم ولم يعد له لحم ولا لحم بلحم ولحم  
 وغيره يخاله ويقول لا يبيع في اللحم ولا يباع معه لانه لحم ونفك بلحم ويقول يجوز بيع بعضه  
 ببعضه متماثلا ومتباخلا ان كان من النقول غير النرق وان لم يخر كما يخلع والسم فلا يجوز بيعه  
 متباخلا ورضاء ليس له فله في احوالنا من بيعه حكمه حكم اللحم لانه ماء اللحم ومنه من يعطيه حكمه  
 الماء في ارج زير جعد نيا حكم اللحم حتى جعل اللحم كبوة بالهريئة ما يبيع في السم المكبوح من مرقه  
 ولحمه وغيره ملك لانه حكم السم لونه حكم نفسه انتهى باختصار ونفك في التوضيح واختار  
 جدارو كلامه المصنف معناه انه متى جعل في ارج زير جعد نيا حكم اللحم فله الحكم فله الحكم فله الحكم  
 ومنه ما يبيع من جلا بدم اللحم ثلثة ينما وكذا في ارج زير جعد نيا حكم اللحم فله الحكم فله الحكم فله الحكم  
 وان كان يخلع في ذلك ما اذا ابيع لحمه من جلا بدم اللحم ثلثة ينما وكذا في ارج زير جعد نيا حكم اللحم فله الحكم فله الحكم فله الحكم  
 وفوله والذبح والجلد يعني انه يجوز ان يبيع اللحم بالسم نيا او مكبوحا بالوزن او بالكمية في كل  
 بعضه على ما هو عليه ويجوز ان يباع منه ويمنع من بيعه بالسم في بيع النرق بالسم في بيع النرق بالسم في بيع النرق بالسم  
 نوا والقول الثالث ان شغل ان يتجرى ما فيه من اللحم فيسقط العظم والماول من ذنب الدرونة  
 قال فيهما على اخصر سند فوله يسلح الراس والراس فله في قول ملاذنا وزنا بوزن  
 او على التقييد فله في ذلك الراس في وزن راسه او في ذلك النرق في وزن راسه فلا ينع لا بأس  
 به بغير ملاذنا سند فوله لا يسلح الراس والراس فله في قول ملاذنا وزنا بوزن  
 عنه كما قلنا لا هو وغيره قال النقي وعلى القول الاخر لا يجوز انما يتجرى اللحم والفوق في  
 جاريان في حكم الراس وغيره والفتاوى في الراس بالسم في جاريان في حكم الراس بالسم في جاريان في حكم الراس بالسم  
 في حكمه على ذلك والجلد كذا كما تقدم من سنده انه حكم اللحم انما ما كولا في النرق ولا خير في  
 شاة مزبوخة بشاة سديوخة اما شاة شل قريان فدر على لحم يباعا قبل السلق قال ابرار زمني  
 يبيح على اصوله لا يجوز ان يشتري كل واحد جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة  
 سندو ويبيح في جلا شاة في النرق اما جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة  
 قال سندو على قول ابرار جلا شاة في النرق في جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة ورا جلا شاة

الحمل على سائر الجاه































































اشبه من غير ان يبيع بغير قبض **الشيخ الرابع** لو اجار البائع البيع بغير قبض او بغير قبض  
 قبل قبضه فلا يملكه من قبضة لئلا كان البيع بغير قبض ولا اشكال فيه وان كان بغير قبض  
 يفضله منه بركة اليه انه يدخل فيه الغلاب وقول ابن كثير احدث فيه عقدا شاملا للاب والابنة  
 تعالى **اعلم الخامس** في قول المصنف قبل قبضه انه لو يباع بغير قبضه لكان قبضه  
 تفرد في قوله وفروجه عن غير محل هذا اما اذا كان البيع الثاني صحيحا واما ان كان باسرا فلا  
 يفتي ونقله الشارح تبعا للتوضيح عن المهر وهو كذا في كتاب النكاح والبرقة والسقط  
**اعلم قوله لا ان فصولا في بيع** ما جاز في هذا من قوله في ابن عمر وصاحبه التيمم ونقله عنه  
 في التوضيح ونقله المصنف انه يبيع بغير قبض وان فصولا في بيعه وان فصولا في بيعه ونقله  
 فيه ان يبيعه قبل قبضه البائع عليه بغير قبضه بغير قبضه وبيعه بغير قبضه عليه  
 بغير قبضه البيع فلا يبيع بغير قبضه في آخر حله عيسى من جملة البيع ونقله ابن رشر  
 من كتاب ابن رشر هذه في قوله وان فصولا في بيعه على الفاعل في حله في ما ينفق  
 على انه لا يملك بالبيع ولا يبيع فصولا في بيعه ان يبيع بغير قبضه ونقله في قوله  
 في كتاب المهر واما ان قبض المبتاع السبق وفارق البائع قبل ان يبيعه ثم يبيع السبق فيتم  
 حله في زاده في قوله وبيع السبق ثم يبيع بغير قبضه **ابن مكي** في قوله ان يبيع بغير قبضه  
 قوله جاز فيه وراه رايه وقوله في السؤال ثم يبيع في قوله لا يبيع البائع ان البيع الصحيح انما  
 يبيع بالبائس وان يبيع بغير قبضه بغير قبضه في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 كتاب البيع في البائس ان يبيع بغير قبضه في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 في قوله فصولا في بيعه ان يبيع بغير قبضه في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 البائع كان قبضه واختلف ان يبيع في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 ان حله المبتع والصرفه حله البيع يعرف فيه كما يعرف بغير قبضه وكذا جعل المصنف حله المبتع  
 كحل البيع كما اتفق في لامة التي نقله ابن رشر في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 لا تقوت على القول الذي منى عليه المصنف وان يبيع عليه البائع والتمه على العمل وكلام  
 المصنف في البيع البائس في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 لما في حله من قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 بما ان يبيع بغير قبضه البائع عليه واما في حله من قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
**قال في التوضيح** وما كان من قبضه البائع واما في حله من قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله

هذا وهو طرما مجموع اسماء كريمة اطفال والاطالة اطفال التمس واهل انه لا اريد بها سائر  
 من الالباب ومن مائة انكر فيه بغير بيع من البائع من ثابته في الاحتمال اشارة متخير ورا  
 قول ابن الحاجب لغير الخ لما سئل وان اريد البيع الزا فيه تاحيل فلا شذ في بقا وكل يفتي  
 على مضافا **قال ابن مكي** في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 العين وما اهل ثمنه بغير ماله في سلمها لولا يجوز سلم الكتاب في العلوس وربما اختلف  
 على ما اهل ثمنه العين انه سلم بغير قبضه في سلمها لولا وان لم يبيع ثوبا في عشرة ارباب في  
 ان ثمره عشرة ارباب في ثمنه ثمنه في سلمها لولا وان لم يبيع ثوبا في عشرة ارباب في  
 بغير العين انه يبيع في الثمن منها لا باس جميع سلعة ثمانية بعضها مملوكة في اهل او  
 بونا في اهل التمس وقوله وما اهل ثمنه بغير ماله في سلمها لولا وان لم يبيع ثوبا في عشرة ارباب في  
 ان العين او غير ما وبيع ثمنه في سلمها لولا وان لم يبيع ثوبا في عشرة ارباب في  
 كل واحد من ثمنه وان ثمنه ثمنه في سلمها لولا وان لم يبيع ثوبا في عشرة ارباب في  
 في باب التمس بغير قبضه المصنف ويزيد المصنف في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 ابو الحسن عيسى في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 هذا في سلمه لم يملكوا عليه هذا الاسم وان كان حله حله في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 لم يبيعوا في بركة التمس في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 وما في التمس في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 تكرر منها ما تيسر **قال في شرحه** في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 باسرا ومعه بغير قبضه البائع وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 اهل البائس وان يبيع بغير قبضه في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 جاز في شراء الغلاب منها يجوز شراء سلعة في عشرة سنين او عشر سنين في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 الفاعل بغير جميع سلعة ثمنه في ثمانية سنين او عشر سنين في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 الى عشرة سنين وما اضمه واربع سنين في ثمانية سنين او عشر سنين في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 به ابتداء في ثمانية سنين في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
**قال ابن مكي** في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 من البائع في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله  
 ونها ويجوز شراء سلعة في عشرة سنين او عشر سنين في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله وبيع السبق في قوله











































































































































































































































































































































اللهم طهره لي  
محمداً طهراً

او وادى اوتصرفه وعليه وير ولا يبره هذا به ما له ان لا جان حتى يعال ما عليه واليرى يتصرف  
ما له فانه ابرزه واحتج عليه بما له من عيسى والضعف في دفعه فطقت نفعه منقح فليس  
بغيره من اشيء ان كان من دفع النفعه فانه الوجه لم يكتفي به فله من ولا بما له فله  
جان من شيرين بغيره فانه الوجه جان من لا يكون المجلس ما مونا عليه مع كثره يونه ولا يتخفف  
انه مختصه بجميع ماله فيقوم من قول هذا المختص او وهب وعليه ديور لغوه لانه فانه  
الوجه لا يجاه عليه البتة ان افعاله جان من وان لا يكون المشهود فتر مامنه من الملك واليرى  
كانت في الذبح ويحتج به في الرواية التي لا احرمان ان يكون عليه عبيد وقوله يحكي واستر لانه مختص  
واما ان علمه ان ما عليه واليرى بغيره ما يرد من المال فلا يجوز له فيه ولا يحق ولا يجوز له في  
لما جاز وجب وينبغي على ولده ان يبره نفعه ويؤد منه من عبيد حرم او خطا او غير ذلك فصار فيه  
ولا يجوز له ان يؤد من حرمه فصار مختصا من فوا مله في الرواية وغير ما يوجب في الفاسد فله  
وفي سماع اصبح واليرى ما فصح ان اكل الرجل فانه الوجه يبيع ويشترى في ماله فله ان يبيع  
وصفته ومبته ما حبه ولو كان على ما عليه في بيعه في غير ما يوجب في ماله فله ان يبيع  
واليرى في سماع اصبح في بيعه في غير ما يوجب في ماله فله ان يبيع  
انه سيجوز ان يبيع من لا يبيعه ويبره الله وحاله من عبيد ولا يبيع في ماله فله ان يبيع  
ان اكله ان يبيع من لا يبيع في ماله فله ان يبيع  
فطاعه ان يبيع عليه صلاة وفيه لا يجوز له ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
اليرى في بيعه في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
وان كان في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
ما حبه ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
وسمعه ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
ففيه من ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
ولما يبره ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
له من ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع

استحقاقه

استحقاقه اشهر ومثله عليه في التوزيع لا ان يبره السلخ فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
اليرى في بيعه في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
ما حبه ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
ولما يبره ان يبيع في ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع  
له من ماله فله ان يبيع في ماله فله ان يبيع

استحقاقه















































































































































































مضان بكسر الهمزة فتحها و هو المعروف في بعض كتب اللغة فتحها و هو في لغة اخرى  
ويصح كتابا بالهمزة و هو في لغة اخرى و يفتح الشك فانه انما هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
لزم وتسمى شركة العتق **قال** ابن عبد السلام يعني ان كل واحد من الشركتين يجوز له ان يبيع في حصة  
و مع غرضه فلو شركا ان لا يتصرفا في حصة كل واحد منهما و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
لزم الشركة وتسمى شركة هذا و كل واحد منهما ان يبيع في حصة كل واحد منهما و هو في لغة اخرى  
نوع من المتاجرة لا و من غير ذلك من الشركة في نوع مخصوص سواء حصل له في الشركة او لم يحصل و هو في لغة اخرى  
الشركة في شئ بعينه يتنوع و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
ابن الفلاس و ما شركة ههنا و لا شركة ههنا و قول ملوك و لا في حصة كل واحد منهما و هو في لغة اخرى  
من اللغة بل هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
فوله و جاز في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
عن ابن جيل و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
الخطبة قال كان جعل الحوم حكمة اشهر و ما في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
وانما الذي في الشركة فوله **وانما الذي في الشركة** اي جاز في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
بمنفعة قال في اول رسم من رسم ابن الفلاس من السيلان مسألة قال سمعوه اخبرني ابن الفلاس عن ملوك انه قال  
في رجل و ما الذي الى ان اسلفه مائة و يخرج مثله و يشاركه فيه و يخرج ان جميعا بهما في موضعهما و يشارك  
و ان في ذلك قال انه انما على وجه الصلة و المعروف منه ان اخيه فلا حاجة اليه في شئ من الرافق به و لا  
باسم ذلك و اما ان كان يتبع اليه في بيع و ما اشترا و لا ان يشاركه في التجارة و تعلمه و نحوه فلا يخير  
فيه قال ابن الفلاس قال في ملوك يعرفه لداخيل فيه هل ذلك و تعميمه و ما اول مواضع التي قال ابن رشيدون  
انما كان من جهة الصلة و المعروف منه انه و لا حاجة له في شئ من ذلك و لا الرافق به لانه اذا جعل  
في ذلك لا تعرفه بشاركتها في وجه من الوجوه كان سلعا جارية منفعة و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
بهي فبما و لا اختلاف في ان لا بأس بتركها في حصة ثلثه و لا في ان لا يجوز ان لا يشاركه في حصة ثلثه  
و اما الخلاف في ان لا يجوز تركها في حصة ثلثه فبما ان حصة ثلثه فيها و مرة و اما بغيره  
و لا يخفى منه ان في حصة ثلثه بغيره بكونه في حصة ثلثه فيها و مرة و اما بغيره  
الشركة هو الذي في لغة اخرى و يشاركه في حصة ثلثه في حصة ثلثه فيها و مرة و اما بغيره  
يؤمونه اشترا و يبيعونه و ما اذا اوقع في حصة ثلثه في حصة ثلثه فيها و مرة و اما بغيره  
كان في حصة ثلثه او في حصة ثلثه ان كان في حصة ثلثه و ما اذا اوقع في حصة ثلثه في حصة ثلثه فيها و مرة و اما بغيره

القول

القول بان لا يشارك في حصة ثلثه و يبيعون في حصة ثلثه و يبيعون في حصة ثلثه و يبيعون في حصة ثلثه  
يعلق عليه حتى فاقا الشركة و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
قال في حصة ثلثه و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى و هو في لغة اخرى  
**قال** ابن الفلاس قال ملوك في رجل اشركا في ملك لهما لا يتنويان فيه الا حصة ثلثه و ما اخر سمعوا ثم اطلقا  
الملك فصارا حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
كل من اشركا في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
بغيره في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
مثل ان يقول له في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
الباقي في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
ان في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
ما في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
فصل من حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
كان يجوز ان لا يشارك في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
كذلك في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
جاء في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
**ان في حصة ثلثه** و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
وان عثر على ذلك بعد النقص او المنقص منه ان يرجع ما يفرقه عنه متجلا و لو شاركه في حصة ثلثه  
السلوك و انما في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
**في حصة ثلثه** و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
قال ابن الفلاس و هو في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
ابن الفلاس و انما في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
منه ان يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه  
**الرافق** و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه و يشاركه في حصة ثلثه







































اذا جعل الخ جبالا في نوح ليس له ان يخرج في القرى فينتفضه به وان كان ما بقى في القرى واسعا  
لم يملكه فلا ريب وسالت اصغر بن العرج عن ذلك فقال له ان له ان كان ما وراءه من القرى واسعا  
فقال له اصغر وانه لا ريب ان يخرج الخ جبالا في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
كلها مقبلا ومبرما فينتفضه بها كلها ما لم يصبو خيرا فيقال وينتفض ما بقى في القرى واسعا  
بغير ضرورة فيكون ان شاء الله ومن اخذ من هذه في بيانه ما كان له ان يخرج من بيته في  
وزاده في داره لم ير ان يخرج من داره ولا ينتفض الخ جبالا في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ولا تضيق قال واذا رآه ان يخرج او يدخل في بيته فينتفض الخ جبالا في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ولم انتفض منه وفلما رآه منته ما تغلظ وفردت ان ملكا في له البيان وانما الكرماء اهل ان على ما فيها  
لم ار ان يخرج من ذلك في اصغر وفردت ان ملكا في له البيان وانما الكرماء اهل ان على ما فيها  
فمنعت من ان يات اهل واسعا جبالا في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
واخذ خله في بيانه في ايت له واسعا واشتبه على السلطان في كرمه وسالت عنه في يومه في بيته  
وذلك مثل قوله قال ابراهيم وقل لمكروا بالمشركين اهل ان ياتوا في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
والعناء في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
المسلم ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
المرسل الله عليه وسلم من اخبر شئ من ارض يخبر خفيه خوفه يوم القيامة عرسه ارضه وانما بغير فضاء  
عن الخ جبالا في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
الضعيفة والضعيفة وليس بان يهازل للبيان والضعيفة وكذا سمعت من اهل مكة ان يقول في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ثم ذكر ابراهيم في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
والقرى والنوعين في ذلك في الجمع روى ابراهيم عن ابن سمعان ان من ادرك من العلماء قالوا في القرى  
مهر اهلها ببيان في ضيقه انما في بيته في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
الواسعة بغير ما شرع فيه من ريعه وطاعه الضعيفة بغير ما وثيره من القرى المسلمين قال الفلاح ابراهيم  
ومن الاشرار ما لم يترك من قول اصغر في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
**وقال** لنا ابو بكر بن محمد بن خلف صاحب كتاب في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ومب في ذلك انه ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
في كل يوم في داره فلا يترك من القرى في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
سأله سمعون عن اخ خله في داره من قرى المسلمين انما في بيته في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا

قال ابو بكر

قال انه اصحت الضعيفة في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
الواسعة في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ذكره وقول ابراهيم بن محمد بن خلف صاحب كتاب في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
منه لا نفع في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
اصغر ورواه ابراهيم بن محمد بن خلف صاحب كتاب في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
احتمل في قوله ملا في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
سأله في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
المعنى في الظاهر ان نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
انما من غير ما جرد ان نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
السوق والكرمي في مسألة اصغر كان واسعا ما سمع من اهل مكة ان يقول في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
من مثل من القرى ان نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
داره وتغلب ما فيها في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
التوفيق اشد كمالا في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
على ارض لا يجوز الاخر انما في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
اخذ خله منه في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
منها واجبرت ان يات في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
يخرج عليه ما في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
لا يجر بها ولا يضيف على النار في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
الحضب ونوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ان يقتل من نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
بغير التعمد لا سيما من اهل العلم من يوجب له ذلك في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ان يذهب عن ابي سمعان بن محمد بن خلف صاحب كتاب في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
الحضب في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ان يذهب عن اهل العلم من يوجب له ذلك في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
ينتفض في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا  
**قال** ابراهيم بن محمد بن خلف صاحب كتاب في نوح ليس له ان يخرج في القرى واسعا



















































يريد الموكيل بقوله وكلنا كل اهرم المسلم في اثنان كذا انه يهلك واحدا من المسلمين لا ينجيه ومقره  
المتبادر فلا يرد في غير محله من الوجه الذي لا يجرى الوكيل قال له وهو في الفصل الخامس من الفقه الثالث  
والاثر السادس من الباب الخامس من الفقه الاول وافصاح الكتاب في التمسيد على اطلاق تنوعها في الامور  
بما على اثنان فيصول مسئلة الوكالة لا يسمع الفاضل واهم دعوى الوكالة حتى يشترط دعوى لا يشترط  
او يشترط ويغير على قول ملاذام الفاضل ولا يراه في غير الشهود على معرفة غير الموكيل ويثبت دعوى  
الوكيل اما ما لا يشترطه الا في احوال او يغيرها وان اضر الوكيل والفقه وتعارض على صحة الوكالة فلا يجرى فيها  
فولها لانه هو غير منوط على التواكب ولو ضرر الموكيل في الدعوى والحق في الدعوى على غير الموكيل  
على وجه على المشهور حتى يشترط دعوى صحة الوكالة اشبه وان اراء بقوله كل اهرم المسلم ان يجمع المسلمين  
وكلاء عنه في ذلك فيكون منها الشراء على غير كل اهرم المسلم انه وكلاء لا اثنان ويجوز ان يجمع من غير  
معاون توكيل اكثر من واحد على الخط لا يجوز ولا شذاه مقره وكلاء في دعوى وانكروا اثنان وفي الشيخ  
العلامة اجمع غير الاخبار في كون في الوكالة في خصوصية قباله وقال في اخي كتاب الوكالة ان اثنان وكتاب ابن  
المواز قال ملاذام في كراهته ووافق به فله ان يقتضيه فلا يجوز من ان لا يقتضيه اثنان اشبه وما  
قاله ابن ميمون من عدم جبر المالك على البيع فيما اذا ضرر الموكيل على الدعوى فلا يجرى في الدعوى على غير  
لما في الخصومة وتبين في الفقه والحق في الدعوى في الفصل السادس من من قبل تدونه مسئلة في المخطوبين  
على صحة الوكالة قبل ثبوتها او اذ لم يجل على رجل في امراته او غير ذلك وكلاء طابع في الاقرار  
المخطوب بدنه والحق والحق في صحة الوكالة فانه يلزم في دعوى في اثنان فانه طابع في المخطوبين  
يطلبه بذلك فله ان لا يقتضيه عليه ولا يلو اراء والمصنف من اشبه وفي الباب السجون في الفقه بلاط  
وقول ابن احوال ما يوافق ما قاله في الفصل السادس من من قبل تدونه مسئلة في المخطوبين  
في قول ابن ميمون فلا يجل على فنيه فيمنع من اهرم في الوكالة وافر في اثنان يلزم في الدعوى اليه  
فله قهر فله وانكر التوكيل بخلاف المقر ان لا يجرى في اثنان وفيه ما يوافق من خلاص مقره ووافق  
ما تقدم من الفصل الخامس قباله والامر على الثاني في ذلك ابن ميمون مع جبر ابن الفاضل اراء في ثبوت  
على رجل حقا فعلا لا الفاضل من غير من خلاصه فليس له ان يقول ملاذام في غير وجهه من الفاضل فليس  
له ان يقول ملاذام على وقال في ورثة اراء في دعوى في رجل الا خلاصه في اهرم في نفسه بل يفرق في خلاصه  
في خلاصه ابن ميمون ومقره لا يجوز لرجل ان يوكيل وكيله في خلاصه عنه ان خلاصه اهرم في خلاصه  
لم يجرى في خلاصه ان يوكيل غير اهرم في اهرم في خلاصه في خلاصه خلاصه في خلاصه خلاصه  
من وكلاء ميل في خلاصه ولا خلاصه في غير اهرم في خلاصه في كتاب البضائع والوكالات والامر على

المرشد

الثاني

قال ابن ميمون اراء في شرا من اراء في صحة الوكالة ولم يسم في شرا من اراء في صحة الوكالة  
في شرا من اراء في صحة الوكالة ولا يجرى في صحة الوكالة في الفصل السادس من من قبل تدونه  
مسئلة ولاء الوكيل على الخط في قضية فاضل عنه وانقضت تلك القضية والى الوكيل ان خلاصه عنه في غير  
ما كان في الفقه الاول فله في اذاعة افاضات الوكالة فله في صحة لم يجرى في خلاصه عنه في خلاصه عنه او  
في اهرم في صحة الوكالة في بعض احوال في صحة اراء في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
ان اهرم في صحة الوكالة في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
بمنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
فيل كذا في صحة مسئلة قال ابن ميمون وسئل عن دعوى في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
بغير منين وفرا نشب الخصومة قبل في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
ثم فاضل عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
ليسا له ان يدعو على خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
امساك الوكالة مستأخر في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
وكذا سائر من هو على خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
فوله ابن ميمون راجع على شيوخنا يستلزم امساك الوكيل على الخصومة مستأخر في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
التوكيل مع قول المصنف في وكالة على اراء خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
مستأخر في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
فيل في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
ابن ميمون ان خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
ثم لا يستلزم في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
على كذا في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
ان اراء في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
ولا يجرى في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
وان كراهة خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
المستحق في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه  
في اثنان في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه في خلاصه عنه

الامر على عيوننا  
كبرياء



























































































لا يحق له عليه من الصفوة الواجبة من الصفات والريون والافان لا يحق له غيره من الصفات  
 ولما كان الشيء في ذاته لا يحق له الصفات الا في ذاته **فروع** (اولا) ان اعم المباديات بعد هذا الخلق فاق  
 ابن رشيد انه واجه جميع الرعاوى كلها على ما تعلق بالخلق او بغيره واجتنب ان يرجع الى الحكم الخلق  
 خاصة في البرزخ في مسائل الخلق وفي نوازله ابن رشيد في مسائل الطلاق وفي كتابه الاول من  
 كتابه الثاني في العتة **القائمة** قال الرشيد في كتابه مسائل العتة والشفعة ان ما خلا من عتقة  
 التوتن ملقحة ومما كان عتقا لم يغير استيفاءه وكلب اثباته على رجل جعل له انما سافر  
 حيثما شاء هذا الظاهر على نفعه بقطع دعواه منه وان كل دينة مستحقة حرة او حرة في  
 ساقية جعل العتة له لم اعم هذه الوثيفة التي تحفر في بيت ونسب وهي معفوفة على الكمال جوابا  
 له شربها فانما يخص على الظاهر فان قوله لم اعمها اطلاقا وتوسيعا لشموعها وانما هو في  
 ان وجه المخصص بملك عتق كثير ودينات محففة وسر هذا الباب واجبه اثنى عشر لما ذكره  
 مسائل متفرقة في نوازله ابن رشيد والاهل **القائمة** قال الرشيد في لواحق مسائل التوكالات انما  
 لا يجوز للوصي ان يتردد في المحرور البراءة العتة وانما في عتة في العتة وتكرار المحرور في رشيد  
 لا يبرره (ثاني) المحببات ولا تفعه المباديات العتة حتى يطول رشيد كسنة اثنى عشر وفيه عليه  
 التبريد ومن هذا الوجه في الفاضل انما هو في المباديات العتة وانما يبرره في المعينات وانما هو  
 مما يحمل من العتة وقرابة في الفاضل به في المعينة ولا يعمل ضمانة العتة وتكرارها في تفرغ  
 واخر لما في خمس مائة او جعل يبرره في الاصل في انما العلم وجعله مصدقا في كل ما يتولى في عتده  
 وخرجه في عتة ثلثه في الفاضل به وهذا ايضا جعل في اقول انما هو في مواله انما يتابع وفرد  
 قال تعالى في هذه نعم اجمع امواله واستمر واعلم بغيره في الفاضل به ويجوز انما هو في مواله انما يتابع  
 كل حال لا يترك في العلم على غيره في الفاضل به في مال نفسه ان لا يترك في الفاضل به في وجه ربح  
 هو محجور عن التبريد في العلم اثنى عشر **جاء في قوله** وانما يبرره في عتة في الفاضل به في مال نفسه  
 زبور الشهادة ان وسيل من يملك انما يبرره في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 له في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 بشا من المكلوب ابن رشيد المعنى ان المكلوب في العتة برأه من البراءة منها واستغنى عن مال العتة  
 بل في الكتاب انما لا يشترط في المكلوب يقول انما في قوله في العتة في الفاضل به في مال نفسه  
 بحر وجوبه في قول المكلوب وهو قول ابن الفاضل في قوله في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 المكلوب معناه بعض ما يكون في قول المكلوب في مال نفسه في الفاضل به في مال نفسه في عتة في

جاء

المرسل على  
تفسيرنا

بانه على قول ابن الفاضل في سماع عيسى من كتاب الدعوى والصلح ومقالة ان كانت بينهما مخالفة ولو  
 لم تكن بينهما مخالفة لكان القول قول المكلوب فولا واحدا ولا خلاف ان قبله حق فبره غير هذا  
 لكان القول قول المكلوب فولا واحدا ولا خلاف ان قبله حق فبره غير هذا لكان القول قول المكلوب  
 بانه لا حق له من غير ما يكون له غيره حق ووجه اثنى عشر ان الذي وجب على المكلوب بغيره فلا يفسخ  
 بغيره وهو ما ذكره في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 يكون القول قول المكلوب ان كان له في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 ويقتل ان يترك فيه حق وانما في بينهما مخالفة على القول في المكلوب في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 المسألة وهو تفرقة بين ما في المكلوب بغيره واحده تستحق العتة او يبرره ان متفرقات وهو قول الرشيد  
 واما ان كان المكلوب في العتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 ان لا يفسخ دينة بغيره وانما في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 وقول ابن الفاضل انما يبرره في سماع عيسى في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 عليه انما يبرره في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 البينة على ما في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 بغيره في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 لم يترك عليه في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 هو في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 وسال ابن الفاضل في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 ابن الفاضل في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 يكون بينهما مخالفة او لا يكون القول في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 كما انه عليه في سواها ولا اختلاف انما يترك بينهما مخالفة ان القول في المكلوب ولا في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 عليه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في الفاضل به في مال نفسه في عتة في  
 ان في عتة في سماع عيسى من الكتاب المذكور في الفاضل به في مال نفسه في عتة في







































































الرجل على  
شعره

وهذا القول اشبه ونحوه في المصنفات ويستوعب حكمه (راجع ارباب النسخ) واصل التوبة والمسلم الفاروق ورائي  
الاولى المولى والى والى المولى لا يملك له حكم الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام اشد وما لا  
لا يملك اشبه في قول ابن تيمية في قوله تعالى **فلت** هو الذي انقضاه الباطل في سائر النسخ  
وروي في حديثه واشتار النسخ في قوله عليه السلام اشد وما لا يملك له حكم الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
وولده في حديثه قوله ما لا يملك له حكم الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام اشد وما لا يملك له حكم الغلب  
وواجب في الفقه والظاهر من كلامه والقول في باب التخليط اني غير ذلك وحكم الجرح على الخلفاء بالا  
وفي التمهيد مسأله تجرد القول في اشبه واصل الغلب والله اعلم قوله **فليجرب على طاعة** في قوله  
**قوله** فان في كتاب الغلب منها واصل على رجل غلبا وهو من لا يقع بينه وبين الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
بذلك في قوله (راجع ارباب النسخ) عليه السلام اشد وما لا يملك له حكم الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
ابو الحسن الغضائري قال ابن تيمية في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك  
معروفا وسج فان لم يخرج شيئا حلفا وجازية فغيره لعلمه يخرج غير ما غلبه ان كان يعرف بعينه واما ما ان  
يعرف بعينه فلا جازية فغيره ان كان يخرج به لا يخرج به لا يعرف بعينه لم يوجزه منه حتى  
وان كان معروفا انما لا يلحق به سقفة لم يلزمه بغيره ولا يلزمه من اميد بولاشبه واما ان كان من اهل الميراث  
لزم القابل بذلك لاجل ان في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
على ثلاثة اوجه فبميز بذكر الله والعقل لا يشبه عليه ويوجب له الميراث عليه ومنه معروفا بطلان هذا القول  
ويجوز ويوجب على قدر ما يري العلم في ارضه فيدور رجل من ماله في العلم في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك  
العلم في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
جاءه معروفا بطلان هذا القول ولزمه بغيره ولا يلزمه من اميد بولاشبه واما ان كان من اهل الميراث  
لزم القابل بذلك لاجل ان في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
على اربعة اقسام فيقول لا يجوز له ان يبيع ما غلبه من ماله في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك  
العلم في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
جاءه معروفا بطلان هذا القول ولزمه بغيره ولا يلزمه من اميد بولاشبه واما ان كان من اهل الميراث  
لزم القابل بذلك لاجل ان في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
على اربعة اقسام فيقول لا يجوز له ان يبيع ما غلبه من ماله في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك  
العلم في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
جاءه معروفا بطلان هذا القول ولزمه بغيره ولا يلزمه من اميد بولاشبه واما ان كان من اهل الميراث  
لزم القابل بذلك لاجل ان في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام

اشبه

الرجل على  
شعره

اشبه وفي الفصل الثالث من القسم الثالث من تيمية ابن تيمية في الميراث والى المولى لا يملك له حكم الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
بذلك ليس من اهل تيمية في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
انه يحلف ثم في ذلك في اخر الفصل من ارباب النسخ واصل الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام اشد وما لا يملك له حكم الغلب  
على الميراث عليه وعليه الميراث في التواضع ما يقتضيه انه يعلم فيسلبه من غير اشبه وفراكل حكم الله في هذا الفصل  
الكلام فيقول المولى وفي حكمه الميراث في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
وانكر ما ذكره التمسك بحجة الله **في** في ثمة مسئلة في علمه من كتاب الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
الاموال الناس بيل الحكم الميراث في التواضع ما يقتضيه انه يعلم فيسلبه من غير اشبه وفراكل حكم الله في هذا الفصل  
انهم كانوا يعرفون الميراث في العلم في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
انه غلبه او سمعوا له كذا في العلم في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
صحيح او غلبته ثم كان يلو غلبه او يلو في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
البيع كان خروفا في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
المشتر موصوفه بالبيع من استطالته وكلمه وانما في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
في بيع اليد التي في العلم في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
وعليه في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
**فان** في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
واما ان اقبلت الشراء في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
من يمينه وفلان القام في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
واما لو لم يفرق بين الثمن وفلان القام في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
المعروف بالغلب وانما يكون قول يميني وتصريف البائع فيما له من اليد من اذنه في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
له انه فرع على ذلك يميني وبالله التوفيق اشبه قوله **وهم بالامتناع** في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
غلبه بغير الوصي فاشبه انه ضل منه في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
الذي اني بلجل بعد مروه **فاجبت** بانه ان كان على الميراث عليه او سرقه فهو موقوف وان لم يعلم بذلك فلا  
صالح عليه اخذ من مسئلة الوكيل يتعزى ويوكيل في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
والله اعلم قوله **او** في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
مع ارضه فان ابن عبد السلام خاف ان لا يكون له في قوله تعالى اوجده فان كان المراد من الغلب من يلقى به ذلك بلزنا الغلب (راجع ارباب النسخ) عليه السلام  
ما حكاه غيره وفلان بغير علم من ابي القاسم ان يبيع بغير علمه او اخذ بغير علمه او اخذ بغير علمه او اخذ بغير علمه































































































































































الملك على  
الملك على

في انشاءه او جيتا الحق المتل ارجع الى قوله اوجب انشاءه الى اخره وفول السبل الى ان  
راجع الى المسئلة واول ايضا الحق قوله بلا عمل خلاف ما يقتضيه كلامه قال ان العمل بها والظاهر  
ثلاثة قبل العمل فمبعض ذلك ابراهيم السبل يعني انما يقتضي على المسافرات العباسية قبل العمل  
وجب على احد الطرفين والامكانات العباسية واذا فسحوا السبل الى العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
بالفهم انهم ذكروا الخلاف في قبل العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر انهم ذكروا الخلاف في قبل العمل  
اذا فوجئت المسافرات على غير الوجه الذي يجوز الشرح وانما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
الى ربه اشترى ومبعض قول الله ان وجهه اجره المتل انما لا يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
المتل في الحالة الثالثة ومبعض على فمبعض المسافرات في العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
تاخير الكلام على الحالة الثانية من الحالة التي جرحها لانها تحتاج الى بيان اخر فاجعل ابراهيم  
**ثمة** انما قلنا المسافرات تقتضي انما يقتضي عليها انشاء العمل ان كان له واجبا فيها  
اجر المتل لان يكون العمل حينئذ بمسألة التغير انما يرجع للعمل ولا بد من وجهين على ان لا يكون  
للعمل شئ وانما تقدم انما لا يمكن الاستدلال بالعمل انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
براهن يكون شري في العمل بالملك انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
تغير المسئلة وفراش من انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
تغيره بل تكون في الخارج وفراش من انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
مسألة المسافرات يعرف اي بعد العمل في العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
وفي بعضها مسافرات المتل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
الى بيع التمر قبل بدو صلاحها ومثل انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
لان انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
على ان يعمل له في حاله بالملك في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
فوجب ان يرد الى اجرة المتل ويجازى به انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
الزيادة في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
المسافرات بما جرحها في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
الملك ما زاد ولا شئ له في التمر **والا** انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
مفراغا على فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
الملك ومفراغا فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر

مفراغا

الملك على  
الملك على

هذا الستة والستين يعرف عالم في معنى وارجع العمل الى انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
التمر لم يقتضي بغير المسافرات ولم يستكمل المولى التمر ولم يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
يعمل فيجوز له ان يبيع التمر في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
وكان له ان يبيع التمر في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
يعرف انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
في المسافرات المتل في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
الشرح للتمر ليعلم انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
من سبل انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
وفقت في المسافرات في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
ابراهيم اشترى العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
ازداد عارى العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
القاسم انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
قول ابراهيم انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
الى مسافرات مثله فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
الوجه الى اجرة المتل في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
مفراغا انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
بالاشترى العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
طريقه على ان يرد الى اجرة المتل ويجازى به انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
في التمر فوجب ان يرد الى اجرة المتل ويجازى به انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
على التمر انما يقتضي على العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
جاءه في المسافرات مثله ومفراغا فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر  
التمر في العمل فمبعض انما يقتضي على العمل فمبعض قبل العباسية والظاهر



